تقرير الظل (Spotlight)

حول التقرير الوطني الطوعي لأهداف التنمية المستدامة 2030 – البحرين

يوليو 2023

اعداد التقرير:

أعد التقرير بواسطة الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية.

المحتويات:	الصفحة
خلفية حول تقرير الظل الطوعي الوطني.	1
الأهداف التي تناولها التقرير بالتحليل والرصد:	
1. الهدف الأول: القضاء على الفقر.	2
2. الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين.	4
3. الهدف السادس : المياه النظيفة والنظافة الصحية.	7
4. الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد.	8
5. الهدف السادس عشر : السلام والعدل والمؤسسات القوية – مكافحة الفساد والحوكمة.	11
نظرة للمستقبل 2030	13
المراجع.	14

خلفية حول تقرير الظل الطوعي الوطني.

تقع مملكة البحرين على أرخبيل من الجزر في الخليج العربي قبالة الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية (المملكة العربية السعودية) ويبلغ عدد السكان حسب معلومات 2022 حوالي 1,504,365 نسمة وتبلغ مساحة اليابسة 786.5 كيلو متر مربع.(1)

ستقدم البحرين تقريرها الطوعي للمنتدى السياسي رفيع المستوى الذي سيعقد في الأمم المتحدة - نيويورك في شهر يوليو 2023م، وسبق للبحرين أن قدمت تقريرها الطوعي الأول في العام 2015 ثم لحقها تقارير متابعة حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أجندة 2030، ولم يحظ المجتمع المدني بشرف المشاركة الفعالة في الإعداد لهذا التقرير كما توصي به الأمم المتحدة أو كما يطمح اليه المجتمع المدني الفعال في اشراكه في الإعداد لهذا التقرير، ولا يمكن نكران الجهود التي تبذلها وزارة التنمية المستدامة التي استحدثها جلالة الملك في التشكيلة الوزارية الجديدة التي يوحي وجود هذه الوزارة لتنسيق الجهود بين الوزارات والجهات الحكومية من أجل الاعداد لهذا التقرير وكذلك متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لقد عقد مركز الدراسات الذي كلفته الوزارة بإعداد هذا التقرير اجتماعا تعريفيا مع بعض مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بتقرير التنمية المستدامة.

الطاقة المتجددة (وهي أساساً استخدامات الطاقة الشمسية والرياح لإنتاج الكهرباء)، والبدء ببرامج لخفض مستويات الكربون للوصول الى الحياد في الانبعاث الكربوني حتى العام 2060 فقد أعلن مجلس الوزراء بياناً بتبني برنامج لهذا الغرض، ولكن الحكومة لم تتخذ خطوات عملية حقيقية من أجل تنفيذ مثل هذه البرامج التي تتطلب استثمارات ضخمة، كما لم تشجع المواطنين على الاستفادة من الطاقة الشمسية، حيث لم تقدم الحكومة برامج دعم للمواطنين لهذا الغرض.

فيما يخص التكنلوجيا الرقمية وبالأخص استخداماتها في الحياة اليومية لتسهيل الخدمات المقدمة من الحكومة للمواطنين وانجاز المعاملات والتحويلات المالية وفي التواصل الاجتماعي لتعزيز حرية الرأي والتعبير. فقد عقدت الحكومة عدت شراكات استراتيجية مع شركات عالمية رائدة في مجال الحوسبة السحابية، كما وقعت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية مذكرة تفاهم مع شركات مالية متخصصة في تطوير حلول مبتكرة لعمليات الدفع المالي الإلكتروني وإدارة المدفوعات والتحويلات المالية من خلال قنوات متعددة. إلا ان بعض المنظمات الدولية أتهمت البحرين بأنها أحدى الدول التي استخدمت وبعمق برامج التجسس الاسرائيلية (بيغاسوس) للتجسس على بعض المواطنين من المعارضين السياسيين وربما بعض المقيمين وقد تعرضت البحرين لبعض الإشكالات القانونية في هذا الخصوص في بعض الدول.

لقد أجرت البحرين انتخاباتها البرلمانية في شهر نوفمبر من العام 2022م لدورة الأربع سنوات القادمة، وهذا مؤشر على استقرار نسبي في الأوضاع السياسية في البلاد.

في الثلاث سنوات الأخيرة بعد أن ضربت جائحة الكورونا العالم انعكس آثار هذا الوباء على الوضع الاقتصادي والاجتماعي مما صعب أو أجل المضي قدما في الالتزام بتنفيذ اهداف التنمية المستدامة، وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة البحرين من أجل التقليل من آثار الجائحة، إلا إن البحرين كبقية دول العالم وقعت ضحية لهذه الجائحة حيث بلغ عدد الوفيات (**1,564**) بنسبة **0.22%** والاصابات بلغت (**721,961**) [2] أي بنسبة 41% من عدد السكان البالغ (1,504,365). وتعتبر البحرين من الدول التي بلغت نسبة تطعيم السكان فيها ما يتجاوز (90%)،كما أحدثت ضررا بالاقتصاد الوطني وافلاس بعض الشركات وعلى الأخص الشركات الصغيرة والمتوسطة. لقد أطلقت الحكومة حزم مالية تجاوزت قيمتها 4.5 مليار دينار بحريني لدعم الاقتصاد المحلي بمختلف مكوناته كاستجابة لتحديات جائحة كورونا.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية العالمية وأهمها التضخم وارتفاع اسعار المواد الغذائية والدوائية وتعثر سلاسل التوريد وكذلك أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية وارتفاع الدين العام والملاحظات الحقوقية وتخلف البحرين في العديد من المؤشرات العالمية مثل مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية أو مؤشر حرية الصحافة وتوصيات مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة أدت هذه الأسباب وغيرها الى بطء النمو الاقتصادي وبالتالي أثر على تنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة.

لقد طرحت البحرين موضوع التوازن المالي كأولوية حكومية عام 2018 بعد الصعود السريع للدين العام نتيجة العجز السنوي في الميزانية الذي تفاقم. وبسبب ذلك تدخلت ثلاث من دول الخليج العربي بخطة انقاذ بلغت قيمتها 10 مليار دولار مقابل قيام الحكومة بخفض تدريجي للعجز حتى الوصول الى التوازن المالي عام 2022، ونظرا لبروز جائحة الكورونا تم تأخير الموعد لعام 2024. لقد تعثرت البحرين في الوصول الى التوازن المالي في ميزانيتها منذ العام 2020 بالرغم من ارتفاع أسعار النفط في العام 2022 إلا أن العجز قد

استمر ويعود ذلك لعدة أسباب من ضمنها، المصاريف المرتفعة للموازنات الأمنية والعسكرية، و ارتفاع تكلفة الدين العام التي تبلغ 737 مليون دينار بحريني (ما يعادل 2 مليار دولار أمريكي) لحجم دين عام قد بلغ 17 مليار دينار كما في 2021 (3) (أي ما يعادل 45 مليار دولار أمريكي أو 130 % من الناتج المحلي البالغ 34.72 مليار دولار أمريكي (4) . ومن أجل أن تفي الحكومة بتعهداتها، قامت بفرض ضريبة القيمة المضافة بلغت 10% ورفع مجموعة من الرسوم وخفض بعض موازنات الدعم، إضافة لوقف الزيادة السنوية للمتقاعدين. وقد وجهت انتقادات عديدة لسياسات الحكومة التي أضرت بمحدودي ومتوسطي الدخل دون أن تؤثر كثيرا على كبار الملاك والرأسماليين الذين استمروا في جني أرباحهم دون دفع أية ضرائب عليها أو على ثرواتهم.

1. الهدف الأول: القضاء على الفقر.

بداية ما هو تعريف الفقر، بحسب الأمم المتحدة يقاس الفقر "بعدد الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (1.25 دولار)، ورسمياً وبحسب هذا التعريف لا يوجد أي من سكان مملكة البحرين يعيش تحت هذا الخط، رفعت الأمم المتحدة هذا الخط تباعاً الى (2 دولار) ورغم انه يقال لا ينطبق على البحرين، ولكن ما تم احتسابه رسمياً لخط الفقر النسبي يتماهى مع هذا، والذي حُدد بمن يعيش بأقل من 70 دينار في الشهر (بمعدل او يتجاوز 1.8 دينار في اليوم)، أوضح المسؤولين في البحرين أنه تم ترميم هذا الوضع ببرنامج للضمان الاجتماعي الذي يتم منحه لفئات واسعة من المواطنين بلغ حسب إحصاءات وزارة التنمية الاجتماعية ب 128،200 ألف أسرة بحرينية، وقد ضمن لها هذا الدعم تجاوز خط الفقر النسبي.

في بيان للأمينة العامة للأسكوا السيدة رولا دشتي اشارت الى تقرير أصدرته الأسكوا حول وجود 3.3 مليون فقير في الدول الخليجية وأوضح البيان إن البحرين تحتل المرتبة الثالثة بين الدول الخليجية بنسبة فقراء تبلغ 7.5 في المائة. كما أشارت إلى أن مستوى الدخل أو الإنفاق وتوزيعه بين السكان هما العاملان الأساسيان اللذان يساهمان في معدلات الفقر. فإن إنفاق أغنى 10% من المواطنين يتجاوز 16 ضعف إنفاق أفقر 10% منهم في بعض بلدان الخليج. وأظهرت بيانات الأسكوا أن الفقر طال واحدا من كل سبعة مواطنين في المملكة العربية السعودية، وواحدا من كل عشرة في عُمان، وواحدا من كل 13 مواطنًا في البحرين. (5)

في العام 2018 شاركت البحرين في أعمال المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في نيويورك، لاستعراض التقرير الطوعي للمملكة حول التنمية، وقد أكد الأستاذ محمد المطوع وزير شئون مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوطنية للمعلومات السابق، أن مملكة البحرين استطاعت تحقيق العديد من الانجازات في مجال التنمية المستدامة، بعد أن ضمنت الحكومة أهداف التنمية المستدامة في البرنامج الحكومي كخطة عمل للحكومة، وأنه يتم تنفيذ هذه الأهداف عبر الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات الأكاديمية، حيث أن 78% من مقاصد الأهداف مدرجة في البرنامج الحكومي.

في تصريح لوزير التنمية الاجتماعية عن مستوى المعيشة لعائلة مكونة من 6 أفراد بمبلغ 336 دينار شهرياً، ووجه بردات فعل واسعة واعتبر بعض أعضاء البرلمان البحريني والكثير من المواطنين والنشطاء أن هذا التصريح استفزازاً لمعاناة العائلة البحرينية. الوزير إعتمد على دراسة أعدت في العام 2010 وأعلنت عنها الوزيرة السابقة بعام 2011 ويرى الكثير من النشطاء إن تكلفة المعيشة منذ ذلك التاريخ حتى العام 2023 يجب أن لاتقل عن 700 دينار شهريا لنفس حجم عدد العائلة، آخذين بعين الأعتبار مستويات التضخم

خلال العشر سنوات الماضية وفرض ضريبة القيمة المضافة التي بلغت 10% وأثرها المباشر على تكلفة المعيشة. وبجلسته بتاريخ 6 مارس 2023 توجه البرلمان لمسائلة وزير التنمية وتشكيل لجنة تحقيق فيما صرح به الوزير لوضع حد لتكلفة المعيشة لعائلة مكونة من 6 أفراد.

وقالت الوزارة إن المساعدات الاجتماعية يستفيد منها ما يقارب 15 ألف أسرة بحد أدنى 70 ديناراً لكل فرد شهريا، و120 ديناراً للزوج والزوجة بزيادة 25 دينارا لكل فرد في الأسرة «الأبناء» وذلك بكلفة بلغت أكثر من 19 مليون دينار في عام 2015، ولفتت إلى تعديل الحدود الدنيا بموجب القانون رقم 32 لسنة 2021 بحيث يصرف 77 دينارا للفرد الواحد و132 دينارا للأسرة المكونة من زوجين و28 دينارا لكل فرد في الأسرة التي يزيد عددها عن ذلك.

تقدم وزارة التنمية الاجتماعية منذ عام 1972م مساعدات مالية للعوائل الفقيرة، وتمنح الوزارة المساعدات للفئات التي يثبت من خلال البحث الاجتماعي عدم وجود مصدر دخل كاف تعتمد عليه في معيشتها. ويشمل ذلك فئات الأسرة، الأرملة، المطلقة، المهجورة، المسن، أسرة المسجون، العاجز عن العمل، المعاق، البنت غير المتزوجة، الولد، واليتيم. وقد بلغ عدد الأسر التي تتسلم مساعدات الضمان الاجتماعي **15** ألف أسرة حسب تصريح الوزارة لمجلس النواب في شهر يونيو 2023، وبلغ عدد المستفيدين من الدعم المالي لذوي الدخل المحدود 128.2 ألف أسرة، وعدد المستفيدين من مخصص الإعاقة 12.943 ألف شخص، وعدد المستفيدين من تعويض دعم اللحوم 174.937 ألف أسرة.(6)

هناك عدد من المشروعات والبرامج الداعمة لقضية مكافحة الفقر بالاستعانة بخبرات البنك الدولي في مجال تطوير وهيكلة شبكة الأمان الاجتماعي وتطوير نظم المساعدات الاجتماعية، ترتكز على وضع معايير توضح الحد الأدنى لمتطلبات الحياة المعيشية في مملكة البحرين، بناءً على نتائج المسح الإحصائي الذي قامت به هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، واتخذت الوزارة عدداً من الخطوات لتنمية الأسر المحتاجة مثل المشروع الوطني لتطوير ودعم الأسر المنتجة لتحويل الأسر المحتاجة إلى أسر منتجة عن طريق توظيف وتنمية مواهبها لزيادة مصادرها ودخلها، كما وفرت عن طريق بنك الأسرة قروض متناهية الصغر للفئات محدودة الدخل بدون ضمانات بنكية لإقامة مشاريع مدرة الدخل. لقد صرحت الحكومة في أكثر من موقع إن الدعم الذي يقدم للأسر سوف يتم تقنينه. يتطلب القضاء على الفقر أو الحد منه رفع مستوى المعيشه لمن هم تحت خط الفقر في الوضع الحالي، من عائلات وافراد، وهذا يتطلب مكافحه البطاله التي وصلت الى مستويات غير مسبوقة كما سيرد لاحقاً ويتطلب ذلك بحرنه الوظائف وخلق وظائف جديده في القطاعين العام والخاص، وهذا يتطلب تعديلات على التشريعات والسياسات التي تنتهجها حكومة البحرين والتي تشجع على تدفق العماله الاجنبيه دون ضوابط.

بسبب استمرار العجوزات في الميزانية العامة للدولة، وفي حالة ان نفذت الحكومة تصوراتها خلال العامين 2023 – 2024 وما بعدهما سوف يزيد ذلك من أعداد الأسر التي سيتراجع دخلها الشهري مما يعرضها للحاجة والاستقرار في مستويات الفقر التي عملت الحكومة على التخلص منه.

2. الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين.

في المجال التشريعي

يبلغ عدد النساء في البحرين 354,442 امرأة أي بنسبة 49% من البحرينيين وقد ساوى الدستور البحريني بين الرجل والمرأة في حقوق عديدة ومن بينها الانتخابات سواء الترشيح أو التصويت، الا ان جوانب عديدة في التشريعات لم يتم تنقيتها من التمييز وموائمتها مع الاتفاقية حتى الآن، رغم مرور 21 عاما على تصديق الدولة على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) في 2002.

وحتى اللحظة لم تعتمد الدولة آليات لرصد التمييز في القوانين والممارسات وفقاً لبنود الاتفاقية، ولم تلغ تحفظاتها على المواد 2 (ج) و5 (أ) **و9(2)** و15 و16 من الاتفاقية مما يشكل عقبة أمام تنفيذ الاتفاقية ككل، على الرغم من التجارب الناجحة لبلدان ذات خلفيات ثقافية ونُظم قانونية مماثلة، واءمت تشريعاتها الوطنية بنجاح والاتفاقية.

كما ان التشريعات الوطنية لا تتضمن تصريحاً صريحاً لوقف التمييز ضد المرأة، سواء التمييز المباشر أوغير المباشر في المجالين العام والخاص، وفي المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، والأشكال المتداخلة للتمييز، وفقاً للمادتين 1 و2 من اتفاقية السيداو (7)، كما أصبحت الإصدارات الرسمية تستبدل مصطلح "مساواة" بمصطلح "توازن" في تقاريرها.

وقد طرأ تمييز تشريعي آخر في العام 2018، تم بموجبه حرمان عدد كبير من النساء من ممارسة حقوقهن المدنية المنصوص عليها بالدستور والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة، وأبرزها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، عبر تطبيق المادة (43)(8) بقانون الجمعيات، المعدلة بالقانون رقم (36) لسنة 2018، وينص التعديل على " يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون متمتعا بكافة حقوقه المدنية **والسياسية**" و بمقتضى هذا التعديل، تم حرمان كل الأعضاء المنتسبين لجمعيات المجتمع المدني، الذين كانوا سابقا أعضاء بجمعيات سياسية تم حلها بأحكام قضائية، من الترشح لمجالس إداراتها، وحصر مساهمتهم بالتصويت والمشاركة بالأنشطة، وهذا يشكل انتهاكا لحقوق العضوية العاملة وسلب حق أصيل منها. ويقدر عدد هؤلاء 3838 عضوا، بينهم 666 امرأة. وتخضع حاليا قوائم أسماء المترشحات والمترشحين لانتخابات مجلس اداره منظمات المجتمع المدني الى عملية تدقيق أمني، الأمر الذي أدى الى النفور من الترشح.

ومن جانب آخر فقد طرأ تطور تشريعي إيجابي فيما يخص عقوبة الاغتصاب في قانون العقوبات البحريني وبعد جهود حثيثة للحركة النسائية والمجتمع المدني. حيث صوت مجلس النواب، في 9 مايو2023، على إلغاء المادة 353 من قانون العقوبات البحريني لعام 1976، التي كان يعفى بموجبها المغتصبون من الملاحقة القضائية إذا تزوجوا ضحاياهم، ويبقى استكمال باقي الخطوات التشريعية والانفاذ، وكذلك النظر في باقي مواد هذا القانون مثل المادة 344 حول عقوبة من واقع أنثى بغير رضاها والمادة 345، لتشجيعها للعنف ضد الفتيات الصغيرات وغيرها من مواد تحتاج الى مراجعة جدية لتعديلها.

في تقريرها الدوري الثالث للدولة، أوصت لجنة اتفاقية السيداو في ملاحظاتها الختامية على، أن "يعمل" المجلس الأعلى للمرأة في البحرين، على تعزيز تعاونه مع جميع أصحاب المصلحة بوسائل تشمل على وجه الخصوص دعم فئات المجتمع المدني النسائية والمنظمات غير الحكومية. وكررت التوصية ذاتها في

ملاحظاتها الختامية على التقرير الدوري الرابع للدولة "بمواصلة تعزيز تعاونها مع جميع الجهات صاحبة المصلحة وضمان مشاركتها الكاملة في وضع الاستراتيجيات والبرامج وتنفيذها." الا ان الواقع الملموس هو بعيد تماما عن جوهر هذه التوصيات وعن فقرات التقرير الرسمي، حيث أن المنهجية الجديدة متمايزة تماما عن بدايات تأسيس المجلس وتحصر التعاون في المشاركة في بعض الأنشطة التدريبية وفعاليات يوم المرأة البحرينية، وحث المجتمع المدني على أداء مهماته التوعوية.

قانون الحماية من العنف الأسري رقم 17 لسنة 2015

على الرغم من صدور قانون الحماية من العنف الأسري في العام 2015، بعد متابعة حثيثة من لجنة متابعة اتفاقية السيداو منذ 2008، الا ان القانون بحاجة للكثير من التعديلات أهمها ما يتعلق بتعريف العنف في المادة الأولى، حيث أنه يخلو من فعل التهديد بالعنف مما يخالف مضامين المواثيق والاتفاقيات الدولية، وأبرزها الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة 1933، وتقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة حول العنف ضد المرأة 1995، كذلك لا يشمل القانون العنف في الفضاء العام، ولا المرأة غير البحرينية. كما أن هناك ثغرات تتعلق بأوامر الحماية، والعقوبة الفعالة بالنسبة لمرتكبي جرائم العنف، وتجاهل مسألة الاغتصاب الزوجي وعقوبته . وتطالب الجهات التطوعية المعنية العاملة في مجال مناهضة العنف الأسري بتفعيل مضامين الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف على الواقع، وتمكينها من الوصول لقاعدة البيانات (تكاتف) التي دشنها المجلس الأعلى للمرأة، مع توفر عنصر السرية.

قانون الجنسية البحريني 1963

يشترط القانون أن يكون الأب بحرينيا حتى يكتسب الطفل الجنسية البحرينية (9)، ولهذا تحفّظت البحرين على البند (2) من المادة (9) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها المجتمع المدني منذ عام 2005 مازال ملف الجنسية يراوح مكانه، رغم المحاولات العديدة التي عُرضت على السلطة التشريعية، وكان رأيها "انه يتعارض مع سيادة الدولة، وان المساواة متحققة بالفعل بمساواة أبناء البحرينية المتزوجة من غير البحريني مع الأبناء البحرينيين من أهل البلاد في جميع الخدمات المقررة للمواطنين من صحة وتعليم".

وقد رصد الاتحاد النسائي البحريني 444 حالة متضررة من جراء القانون، وأصدر دراسة توثيقية حول حق الأم البحرينية في منح جنسيتها إلى أبنائها بينت ما تتعرض له الأسرة من انتهاك لوحدتها، لأن الشخص البالغ تكون إقامته مربوطة بعقد عمل، اضافة لحرمانه من ممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. إن الكثير من الأمهات البحرينيات يعانين العديد من المشكلات نتيجة لحرمان أبنائهن من اكتساب الجنسية البحرينية، خصوصا في الحالات التي يتوفى فيها الزوج الأجنبي، أو عندما يطلقها ويهجرها وهي لا تزال مقيمة في البحرين، فهم غُرباء في بلد ولدوا فيه، ويشعرون بالانتماء إليه، ولكنهم لا يستطيعون ممارسة حقوقهم الاقتصادية والسياسية، كما يوجد القلق حول إمكانية أن يصبح أطفال الأمهات البحرينيات المتزوجات بأجانب أشخاص عديمي الجنسية فيما لو كان تشريع الزوج الأجنبي لا يكرس حق الدم لجهة الأب، أو كان الأب عديم الجنسية.

قانون الأسرة البحريني 2017

جاء قانون 19 لسنة 2017 وبه نواقص وبنود عديدة تتعارض في مضمونها الاتفاقية من بينها سن الزواج، وقدرة الرجل على منع زوجته من العمل، وتحيزات كثيرة في مسألة الطلاق والتطليق والحضانة وأهلية المرأة في اتخاذ قرارات تخصها، ويعد مطلب مراجعة القانون وتضمينه أحسن الممارسات مطلبا رئيسيا للحركة النسائية والكثير من المهتمين، مع مراجعة وإصلاح النظام القضائي في المحاكم الشرعية وخاصة ما يخص تنفيذ الأحكام.

المشاركة السياسية والعامة للمرأة:

لا تزال مشاركة المرأة البحرينية في الحياة السياسية والعامة دون الطموح، وقد ساهمت التعديلات على قانون مباشرة الحقوق السياسية في العامين 2006 و2018 ، في فرض المزيد من القيود على حق الترشيح لمجلس النواب حيث أضيفت فئة "قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلَّة بحكم نهائي كل مَن تعمَّد الإضرار أو تعطيل سير الحياة الدستورية أو النيابية الى فئات الممنوعين من الترشح للمجلس النيابي، مما يحرم النساء اللواتي يتم ادراجهن تحت هذا التصنيف وبدون تهم محددة، من الترشح، وتقدر أعدادهن بما يزيد عن 666 امرأة، من ممارسة حقهن الدستوري الذي هو ركيزة أساسية من ركائز العمل الديمقراطي. كما تم خلال الانتخابات الأخيرة التي أجريت في العام 2022 شطب لأسماء اعداد كبيرة من المواطنين الذين لم يصوتوا في انتخابات 2018، الامر الذي خفض الكتلة الناخبة بشكل ملحوظ ومن بينهم النساء.

ان تقرير الفجوة الجندرية العالمية للعام 2022 لازال يشير لترتيب متدني للمملكة عالميا حيث بلغت نسبة المؤشر 0.63 (131 من بين 156 دولة)، على الرغم من أن مؤشر البحرين العالمي للفجوة بين الجنسين قد تذبذب بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، إلا أنه يميل إلى الزيادة خلال الفترة 2007 - 2022 منتهيًا عند 0.63 مؤشر في عام 2022 (10) . وضعف في مؤشر التمكين السياسي (0.066) وبالترتيب 143. مما يستوجب مراجعة التشريعات السلبية وتصحيحها نحو زيادة التمكين السياسي للنساء وأهمها إزالة القيود على قانون مباشرة الحقوق السياسية واعتماد مبدأ الكوتا الذي لا يقره الجانب الرسمي ويعده متعارضا مع الدستور من وجهة نظره، بينما نؤكد على ضرورة سن قانون يحصن نظام الكوتا في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وغيرها لحين ترسخ ثقافة المساواة بالمجتمع.

أمام كل تلك الملاحظات نرى أن هناك تأخير في مراجعة وتنقية التشريعات التمييزية ضد المرأة التي لا تتوافق مع الاتفاقيات الأممية التي اعتمدتها وصادقت عليها البحرين مثل اتفاقية السيداو، ومن بينها قانون الجنسية وقانون الأسرة البحريني، وقانون الحماية من العنف الأسري.

3. <u>الهدف السادس : المياه النظيفة والنظافة الصحية.</u>

ينص دستور البحرين (2002 في البند 11) على أن "الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة، تقوم على حفظها وحسن استثمارها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني." ولدى البحرين عدداً من المراسيم والقوانين واللوائح التي تم سنّها لتنظيم ومراقبة استخدام المياه في مختلف القطاعات

المستهلكة وكذلك للحفاظ على موارد المياه الجوفية من الملوحة والنضوب. ومع ذلك فلا يتم توحيد هذه القوانين بموجب قانون شامل للمياه. ويبلغ عددها عشرة قوانين أو مراسيم أو اجراءات.

الأمن المائي في البحرين يعتبر من القضايا المهمة والحرجة وتعتبر البلاد في خطر نتيجة الاستهلاك المفرط للأفراد والمؤسسات والشركات مما أثر في خسارة معظم الآبار الارتوازية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الآبار الارتوتوازية كونها شحيحة، وهي لا تغطي حتى نسبة 30% من الاستخدام اليومي. ونظرا لأن معدلات هطول الامطار شحيح في البحرين (80 ملم/ السنة)، وارتفاع معدل التبخر نتيجة المناخ الحار والأراضي القاحلة. نتج عن كل هذا شُح في المياه السطحية. وتحتاج البحرين لإدارة تقنية رفيعة المستوى اذا ما أخذنا في الاعتبار التزايد السكاني فوق المعدلات الطبيعية العالمية (4.7%)، وتجدر الاشارة هنا إلى إن استهلاك البحرين من المياه الجوفية سنوياً 100 مليون متر مكعب. والبحرين تعتمد بشكل رئيسي على تحلية المياه بما يعادل 60% إلى 70% من الاستهلاك اليومي. تبلغ إجمالي طاقة التحلية حوالي 846,000 متر مكعب/ اليوم أو أقل بقليل من 309 مليون متر مكعب سنوياً كما في عام 2017(11).

نظرا لأهمية المياه في البحرين بسبب شحتها فقد حققت البحرين تقدماً كبيراً في إدارة قطاع المياه. حيث صدر المرسوم الملكي رقم 2009/36 بشأن تعديلات بعض بنود المرسوم 1982/7 بشأن إنشاء مجلس الموارد المائية ومن مسؤولياته: صياغة السياسات والاستراتيجيات العامة للموارد المائية للبلاد، بما في ذلك وضع الأطر المؤسسية والتشريعية المناسبة، وتنسيق سياسات المياه الحكومية وضمان تكامل هذه السياسات ومتابعة تنفيذ سياسات وخطط المياه وتحديد الأولويات لتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المطورة. ويرأس مجلس الموارد المائية نائب رئيس مجلس الوزراء إلى جانب عضوية مجموعة من الوزراء. هذا الأجراء يتعلق بتطبيق المقصد 5 وهو المتعلق بالإدارة المتكاملة للموارد المائية.

عملت البحرين على تخصيص قطاع المياه مما قد يعرضها مستقبلاً لظروف استغلال المستثمرين مما يصعب على المواطنين والمقيمين من استخدام المياه حسب الحاجات الفعلية.

وفي ما يتعلق بجهود مملكة البحرين تجاه قضية استدامة المياه قال د. وليد زباري (12)"بالنظر إلى التحديات المائية التي تواجه مملكة البحرين من حيث قلة الموارد المائية وكذلك المالية من جهة، وارتفاع الكثافة السكانية وتغير أنماط الاستهلاك والمتطلبات المائية للقطاعات المتنامية من جهة أخرى، فإنه يمكن القول أن المملكة قد حققت العديد من الإنجازات في مواجهة هذه التحديات. وإذا استخدمنا الإطار العام للهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة كمرجع في تقييم هذه الجهود فسنجد أن مقاصد هذا الهدف المتمثلة في ضمان حصول الجميع على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي بحلول العام 2030 (المقصد 1 و2)، قد حققتها المملكة منذ عشرات السنين، وتصنف المملكة من الدول المتقدمة في هذا المجال على المستوى العالمي". وأكد د.زباري أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الوعي المائي لتحقيق الاستدامة المائية ومواجهة التحديات التي يواجها القطاع المائي في البحرين، مستعرضاً الوضع المائي الراهن وطبيعة مصادر المياه والاستخدامات، وأهم القضايا والتحديات التي تواجه الاستدامة المائية في البحرين. ومن اهم التحديات التي تتعرض لها البحرين في مجال المياه هي تكاليف التحلية العالية والفاقد من المياه المحلاة، سواء على مستوى الإمداد والمتمثلة في التسربات، أو على مستوى الاستخدام سواء الفردي أو الصناعي والزراعي.

لقد أدى الاستغلال المفرط للمياه الجوفية وعمليات الدفان البحري لاستصلاح مساحات مائية وتحويلها الى مساحات يابسة، أدى ذلك إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية فيها وكنتيجةٍ مباشرة لذلك هاجرت مسطحات المياه المالحة (مياه البحر والمياه قليلة الملوحة الكامنة في طبقة الرس- أم الرضمة) إلى طبقة المياه الجوفية، مما أدى إلى استمرار تملح وتدهور جودة المياه الجوفية، وهذا انعكس سلبيا على فرص الزراعة السطحية المعتمدة على المياه الجوفية، وبذلك تحول ذلك أيضاً الى شح في السلة الغذائية المحلية والتي اساسها الخضروات.

4. الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الأقتصاد.

على هامش مؤتمر منظمة العمل العربية في 2010 الذي عقد بالبحرين تم التوقيع وبرعاية منظمة العمل الدولية على العمل ببرنامج العمل اللائق من قبل أطراف الإنتاج الثلاثة، الحكومة، غرفة تجارة وصناعة البحرين، الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين. إلا أن الأحداث التي مرت بها البحرين 2011 وما أعقبها من تأثيرات على مجمل مؤسسات جمعيات المجتمع المدني، قد أجل تنفيذ هذا البرنامج الرائد الذي تم وضع مسودته من قبل منظمة العمل الدولية وكان من المؤمل وضع خطة زمنية للبدء به، الذي يمكن من خلاله تعديل العديد من القوانين والممارسات التي يطالب بها العمال من خلال نقاباتهم، مثل وضع حد أدنى للأجور، توفير الحماية الاجتماعية لجميع العمال بما فيهم العمالة المهاجرة، بيئة عمل صحية، أجور عادلة، عقود عمل منصفة، القضاء على التمييز ، إلخ. (13)

ويعتبر الاتحاد العام بأن تأخير تنفيذ هذا البرنامج لأكثر من عشر سنوات جعل البحرين تتأخر عن الركب الحقوقي والعمالي. ويعتقد الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين إن ما تواجهه البحرين اليوم من صعوبات في سوق العمل وأرتفاع نسب البطالة هو بسبب عدم الأخذ بالمعايير كما جاءت في برنامج العمل اللائق، ومازال الاتحاد العام يطالب بتنفيذ هذا البرنامج في كل مناسبة تتاح له الفرصة فيها عند الالتقاء بالجهات ذات الصلة بما فيها منظمة العمل الدولية.

ويعتقد الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، أنه ومنذ صدور مرسوم النقابات العمالية في سنة 2002 والعمال في القطاع العام يعانون من عدم قدرتهم في انشاء نقاباتهم الخاصة بهم بالإضافة إلى عدم قدرتهم حتى بالإنضمام إلى النقابات القائمة بحسبما ورد في نص القانون في المادة العاشرة (ويكون للعاملين المخاطبين بأنظمة الخدمة المدنية حق الانضمام لها). (14) وبدلاً من السماع لعمال الحكومة من تأسيس نقاباتهم، فقد صدر تعميم من الخدمة المدنية يحظر على العاملين بالقطاع الحكومي انشاء نقابتهم الخاصة بهم وأن نقابة تأسست أو هي في طور التأسيس تعتبر مخالفة للقانون (تعميم رقم (1) لسنة 2003م في شـأن احقية العاملين الذين تسري عليهم انظمة الخدمة المدنية في الانضمام الى النقابات العمالية) وبالرغم من أن دستور مملكة البحرين قد أعطى حقاً عاماً للعمال بإنشاء منظماتهم النقابية.

قام الاتحاد برفع شكوى في منظمة العمل الدولية على خلفية فصل أكثر من خمسة آلاف عامل من القطاعين الخاص والعام، وقد وثقت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق 4،500 مواطن تم فصلهم من أعمالهم بسبب الأحداث السياسية والأمنية التي مرت بها البحرين في العام 2011م.

أعتمدت هيئة تنظيم سوق العمل كجهة مرخصة نظام لحماية الأجور لمعرفة مدى التزام منشآت القطاع الخاص بدفع أجور العمالة لديها في الوقت المحدد وبالأجر المتفق عليه من خلال التحويلات المالية عبر المصارف والمؤسسات المالية المزودة للخدمة والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي، كما ويساهم في حماية حقوق أصحاب العمل والعمال عبر توثيق عملية دفع الأجور. مما يدعم السلطة القضائية في تسوية النزاعات المتعلقة بأجور العمال ويحد من ظاهرة العمالة غير النظامية في سوق العمل، وقد بادرت هيئة تنظيم سوق العمل إلى إعداد نظام إلكتروني مرتبط مع المؤسسات المالية والمصرفية المرخصة والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي بما يمكنها من متابعة عملية سداد أجور العمّال في أوقاتها إلكترونيًا. (15)

اعتمدت وزارة العمل معدل البطالة في مملكة البحرين (4%) وذلك بفضل استمرار قدرة سوق العمل في البحرين على توليد فرص العمل المناسبة للمواطنين. غير أن الاتحاد العام لعمال البحرين وبعد قيامه في العام 2020 بتسجيل العاطلين عن العمل، قد توصل الى إن نسبة البطالة في أوساط الشباب قد وصلت الى 10% بعد أن قام بتوثيق بيانات أكثر من 14،699 عاطلاً عن العمل وقدم هذه الدراسة لمجلس الوزراء. كانت أغلبية العاطلين بحسب دراسة اتحاد العمال لم يسبق لهم العمل، بنسبة 53%، ما يعني أنه لا فرص حقيقية للعاطلين، لا من حيث الكم ولا من حيث النوع، الي جانب أن هناك عدم تطابق بين أعداد العاطلين، ومن يتسلمون بدل التعطّل، فأكثر من 69% من العاطلين المسجلين لا يستلمون بدل التعطّل، لماذا قل عدد المستفيدين من بدل التعطل للخريجين في الخمسة أعوام الأخيرة؟ (16)

لقد بلغ عدد العمال الوافدين المسجلين لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بنهاية العام 2022 عدد 464,304 عامل (17)

خطة الاتحاد تهدف الى الوصول بنسبة البطالة بين مواطني البحرين خلال 2024 إلى صفر%، تتضمن تطبيق خطة متكاملة على مدار السنوات الأربع لبحرنة الوظائف في القطاع الحكومي بنسبة 100% ورفع نسب البحرنة في القطاع الخاص. (2020-2024). ان ذلك يتطلب تبني استراتيجيه تنمويه فعليه وتنويع الاقتصاد باتجاه اقتصاد انتاجي.

أصدر سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء "أمراً" في 5 أكتوبر 2022 لهيئة تنظيم سوق العمل بإلغاء التصريح المرن ولا شك أن تصريح العمل المرنن قد قوض معظم جهود الحكومة في اصلاح سوق العمل لصالح المواطنين من أجل الحصول على وسيلة للعيش الكريم، وحتى الآن لا تعرف تفاصيل تطبيق هذا "الأمر" وكيف سيعالج التداعيات الخطيرة التي ترتبت على تطبيقه. هذا النظام مع نظام فيزا الزيارة التي بدأت هيئة تنظيم سوق العمل السماح لحاملها من العمل، وكذلك فيزا الإقامة الذهبية أدت جميعها إلى مزيد من الإرباك والضغط على العمالة الوطنية في سوق العمل وضاعفت من معاناة المواطنين من منافسة العمالة الأجنبية وتعقد وضعف الوضع الاقتصادي الحالي، وقد مكن العمالة الأجنبية من التسرب للبلاد والبقاء "عملياً" فيها بدون عمل منتج مما تسبب في مشكلات اجتماعية، وامنية واقتصادية.

النمو الاقتصادي للبحرين. (18) وفق التقرير الذي اصدرته هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية عن تقديرات الحسابات القومية للربع الثاني من العام 2022، نما الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين نمواً حقيقياً بنسبة 6.95% و22.87% بالأسعار الجارية مقارنة بالربع الثاني من العام 2021. ويعود هذا النمو

الاقتصادي الى الارتفاع الذي حققه القطاع غير النفطي الذي بلغ 9.05% بالأسعار الحقيقية و17.83% بالأسعار الجارية. بينما تراجع القطاع النفطي بمعدل 2.20% بالأسعار الحقيقية نتيجة انخفاض كميات انتاج النفط فيما ارتفع بمقدار 51.66% بالأسعار الجارية انعكاساً لارتفاع أسعار النفط مقارنة بالربع المماثل من 2021.

لقد قامت الحكومة بإطلاق حزم مالية تجاوزت قيمتها 4.5 مليار دينار بحريني (12 مليار دولار أمريكي) لدعم الاقتصاد المحلي بمختلف مكوناته كاستجابة لتحديات جائحة كورونا خلال عامي 2020 و2021 مما ساهم من تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني في تلك الفترة الحرجة. كما جاء دعم دول الخليج العربي ليدعم جهود الحكومة البحرينية في تجاوز هذه الأزمة. لقد تكفلت الحكومة بتسديد رواتب 6 شهور للمواطنين في القطاع الخاص بعام 2020 أثناء اشتداد أزمة الكورونا.

حققت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021، عجزاً، أدى إلى ارتفاع الدين العام والذي بلغ 16.9 مليار دينار بحريني في نهاية 2021 مقارنة بـ15 مليار في نهاية 2020 حيث بلغت نسبة الدين العام نحو 130% من الناتج المحلي (19) حسب ما أعلنت عنه البحرين ضمن الحساب الختامي لعام 2021م الإجمالي بالأسعار الجارية المقدرة للسنة المالية 2021 وبنسبة 114.5% في السنة المالية 2020، محققاً ارتفاعاً بمعدل 12.8% مقارنة بالسنة المالية 2020. وبلغ عجز الميزانية لعام 2021 نحو 953 مليون دينار، بينما بلغ العام الذي سبقه 1258 مليون دينار. إن ارتفاع حجم الدين العام سوف يؤدي الى ارتفاع خدمة الدين العام، إذ تبلغ الفوائد التي تدفعها البحرين على الدين العام ما يزيد عن 750 مليون دينار لعام 2023 ويستمر في الارتفاع، هذا الوضع سوف يعيق التطور والنمو الاقتصادي كما سيرهق الميزانية العامة وينعكس سلبيا على نوعية الخدمات التي تقدم للمواطنين.

5. الهدف السادس عشر : السلام والعدل والمؤسسات القوية – مكافحة الفساد والحوكمة.

الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.(20)

المقصد 4: الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030

المقصد 5: الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

المقصد 6 :إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

ورد في تقرير البحرين لعام 2019 فيما يتعلق بالهدف السادس عشر (أن البحرين عززت تحقيق العدالة وتعزيز النظام الديمقراطي والتمتع بعلاقات جيدة مع الدول الأخرى) وهنا لابد من الإشارة الى إن البحرين قد قطعت علاقتها مع جارتها دولة قطر التي تبعد عن الحدود البحرينية مسافات قصيرة، وأوقفت الطيران والزيارات الاجتماعية بين الشعبين البحريني والقطري، واستمر قطع العلاقة لمدة تتجاوز 3سنوات، ولازالت العلاقات البحرينية القطرية تفتقد للمصداقية بين البلدين وتشوبها الكثير من المنغصات، بالإضافة الى قطع العلاقات مع جارتها الأخرى التي تفصلها عنها مياه الخليج العربي، إيران، ولازالت العلاقات والطيران متوقف بين البلدين مما يعيق حركة السفر بين البلدين. وكذلك لا زالت البحرين توقف الطيران المباشر بين البحرين

والجمهوير العراقية والجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية، الأعضاء في جامعة الدول العربية ولا توجد مبررات مقنعة لوقف الطيران بين البحرين وهذه البلدان. يتطلب السلم الأهلي الخروج من بيئه الازمه السياسية التي تعيشها البلاد منذ العام 2011 الى بيئه يسودها السلام والثقه بين الشعب والحكم وبين مختلف مكونات المجتمع وهو ما ينادي به كل المخلصين بمن فيهم المجتمع المدني. ويعتبر من اهم مقومات الاستقرار والعداله في توزيـع السلطه والثروه.

أبدى خبراء الأمم المتحدة في تقريرهم إلى UN -HRC حول دورة الاستعراض الدوري الشامل 4 ، A / HRC /! BHR / 41 / WG6 / التي قدمت في الجلسة 41 لمجلس حقوق الإنسان ، نوفمبر 2022 أعرب الخبراء عن مخاوف بشأن جوانب مختلفة من حقوق الإنسان من بينها:- (21)

1. القلق من التمييز على أساس المذهب الديني والجماعات كالأطفال والنساء وعديمي الجنسية والمهاجرين.
2. الاهتمام بالحق في الحياة في ظل عقوبة الإعدام في الجرائم الجزائية والتهم السياسية، حيث تم إعدام مجموعة المواطنين فيما إن هناك أحكام نهائية في انتظار التنفيذ لعدد 21 حكم بالإعدام.
3. مخاوف من ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة بحق المحتجزين بزعم أنها سياسية المدعى عليهم.
4. أعربت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة عن قلقها من أن الوكالات الحكومية الرسمية المكلفة بمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة بالنسبة للأشخاص المحتجزين، ليست ذات استقلالية وغير فعالة.
5. تعرب اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء القيود المفروضة على موظفي حقوق الإنسان وجماعات المعارضة وحلها في بعض الحالات.
6. قامت الحكومة بحل بعض أحزاب المعارضة، (العمل الاسلامي، الوفاق و وعد)، لقد اعتمدت البحرين القانون رقم 25 (2018) الذي يمنع جميع أعضاء الجمعيات السياسية المنحلة من المشاركة في الانتخابات البرلمانية والبلدية.
7. القلق من أوجه القصور في الخدمات الصحية خاصة بعد احتجاجات 2011.
8. الاهتمام بالمساواة بين الجنسين حيث تهيمن الصورة النمطية الأبوية حول دور الرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع.
9. القلق بشأن العنف ضد المرأة والإفلات من العقاب.
10. قلق على البحرينيين الذين سُحبت جنسيتهم (تقدر بـ 434) عام 2022 ومنهم من في المنفى أو في السجن. لإلغاء الجنسية أثر سلبي على الأبناء المعالين، حيث يحرمهم من الخدمات المدنية مثل الهوية والتعليم والأدوية. يمكن لشخص عديم الجنسية إثارة الأطفال المولودين من أم بحرينية وأب غير بحريني لم يؤمن جنسيته لأبنائه.

اعتمدت البحرين قانونين مهمين لمعالجة حالات الأحكام الصادرة ضد من تصدر ضدهم، وهذين القانونين الأول يتعلق بتنفيذ الأحكام البديلة والثاني يتعلق بالسجون المفتوحة، وقد أطلق سراح العديد من السجناء تنفيذاً لهذين القانونين على الرغم من إن بعض المطلق سراحهم قد انهى فترة السجن المحكوم بها.

يواجه البحرينيون ضغوطًا متزايدة على الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة مثل التعليم والصحة والبلديات وخدمات المرور وغيرها ويعود الى كثافة التجنيس واستقدام مزيد من العمالة الأجنبية التي ينعكس سلبا على الخدمات الأساسية، ويزيد من ارتفاع أعداد البطالة بين البحرينيين بشكل مقلق، خاصة بين الشباب والنساء، مما يخلق ضغوطًا على المجتمع والأسرة. على الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي، إلا أنه يقابله زيادة في تكاليف المعيشة.

تتعرض منظمات المجتمع المدني (الجمعيات والنوادي الرياضية والثقافية والجمعيات الخيرية) لمزيد من التضييق وتقليص شديد لمساحة عملها، لقد حرمت التعديلات القانونية التي ادخلت على المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1989 والذي على ضوئه حرم الكثير من أعضاء هذه الجمعيات من بعض حقوقه المدنية المتمثلة في الترشح لمجالس ادارات هذه الجمعيات والأندية. كما منعت منظمات المجتمع المدني من الانضمام إلى أي شبكة أو منظمة دولية غير حكومية، كما منعت هذه المنظمات من الحصول على تمويل سواء من داخل البحرين أو خارجها، كما اتخدت وزارة التنمية الاجتماعية خطوات أكثر تضييقاً عندما قامت بتحويل رؤساء بعض الجمعيات للتحقيق أمام النيابة العامة لدواعي التأخير في تقديم تقارير الاجتماعات أو الحصول على مساعدة لتغطية مصاريف هذه الجمعيات من أعضائها الرسميين دون تصريح مسبق من وزارة التنمية الاجتماعية. هذه الإجراءات والسياسات قوضت المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لأبعد الحدود وجعلتها في شلل فعلي. وتعكس الإجراءات التي اتخذتها وزارة التنمية الاجتماعية الهادفة إلى إسكات مؤسسات المجتمع المدني اتجاهاً أكبر نحو تقليص المساحة المتاحة لهذه من خلال تدخل الأجهزة الأمنية في منع بعض النشطاء بشكل منهجي من خوض انتخابات مجالس إدارة هذه المؤسسات.

تتبوأ البحرين المركز 69 على مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية لعام 2022 (22) من أصل 180 دولة يتم قياس حالة الفساد فيها. ولم تبذل البحرين جهود واضحة من أجل الالتزام بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها في العام 2010م وعلى سبيل المثال لم يتم الالتزام بإصدار قانون انشاء الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد (وهذا القانون في أدراج البرلمان منذ 2010) أو قانون لحماية الشهود والمبلغين أو إصدار إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد أو قانون حق الوصول الى المعلومات. كما لا يتم الاستفادة كما يجب من تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية ولا تشارك مؤسسات المجتمع المدني المعنية عند إعداد تقرير الدولة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

الطريق الى المستقبل 2030.

في مجال القضاء على الفقر.

1. وضع دراسة جديدة لتحديد خط الفقر في البحرين بما يتناسب ومستوى المعيشة اللائق، من أجل معالجة الفقر وتقليل عدد الأسر، كلما كان ذلك ممكناً.
2. زيادة الدعم للأسر المنتجة بهدف زيادة فرص الانتاج الأسري.
3. العمل على الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للأسر البحرينية.

في مجال المساواة.

1) الاعتراف بوجود اقتصاد غير منظم وتوفير إحصاءات عن النساء العاملات به واجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة.

2) مراجعة وسن التشريعات الاجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية والغطاء التأميني بنماذج تناسب النساء العاملات سواء في البيوت أو عبر الانترنت أو كصاحبات أعمال أو لحسابهن الخاص.

3) إدماج العاملات في الاقتصاد المنظم وفي قانون العمل مع ضمان كافة الحقوق العمالية وحق التنظيم، وتأسيس النقابات، وفرص التدريب، والتطوير.

4) معالجة موضوع بطالة النساء.

5) العمل على تقليل الفجوة بين الرجال والنساء في المناصب القيادية في الدولة وكذلك في مجالس ادارات الشركات التي تمتلك الحكومة نسبة فيها.

في مجال المياه النظيفة.

البحرين من البلدان النامية وتحتاج بناء القدرات في تكنولوجيا الحصول على المياه والمحافظة عليها. ولتحقيق ذلك، البلد يحتاج الى ادارة متطورة تُعنى بادارة الموارد المائية بالتعاون مع الأمم المتحدة. ونعتقد إن التوصيات التالية في مجال المياه سوف تساهم في تحقيق ذلك:

1- العمل على بناء أحواض مائية تحت الأرض لحالات الطواريء والتوسع في بنائها.
2- وضع خطة للاستفادة من مياه الأمطار في ري المزروعات لتغطية العجز المائي والعمل على استغلال هذه المياه بشكل علمي.
3- زيادة برامج تثقيف المجتمع بالحد من استهلاك المياه وعدم الافراط في استخدامها.
4- ادخال بعض الدروس العلمية في المناهج عن أهمية الماء للحياة وفوائده وكيفية ترشيد الاستهلاك.
5- حماية وترميم النظم الايكولوجية المتعلقة بالمياة واصلاح التسريبات بشكل منتظم.
6- العمل على تغيير مصبات المياه في البيوت والشركات والمؤسسات أي تغيير الحنفيات التي تعمل تلقائيا وتحويلها الى اتوماتيكيا عند الحاجة والتي تعمل بطريقة الاستشعار عن بعد.
7- العمل على اعادة استخدام والتدوير للمياه في البيوت وذلك باستخدام تكنولوجيا التقطير في المنازل.
8- وقف القاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة بالقرب من مصادر المياه.
9- الاستثمار والتوسع في اعادة تدوير مياه الصرف الصحي لتخفيف الضغط على الموارد المائية المحلاة.

في مجال العمل

1. البدء بالعمل ببرنامج العمل اللائق الموقع بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة، غرفة التجارة، اتحاد العمال) والذي وقع في العام 2010م.
2. إعادة العمل بالحوار الاجتماعي الثلاثي بين أطراف الإنتاج الثلاثة.
3. السماح لعمال الحكومة من تأسيس نقاباتهم.

4. العمل مع مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بالحد من البطالة بين المواطنين، و وضع البرامج الهادفة لذلك.

في مجال الهدف السادس عشر.

1. رفع القيود عن مؤسسات المجتمع المدني وتمكينه من أجل القيام بأداء دوره حسب رؤية الأمم المتحدة في التنفيذ والرقابة والرصد ومتابعة تنفيذ توصيات المنظمات التابعة للأمم المتحدة..
2. السماح لجميع أعضاء هذه المؤسسات بالترشح لمجالس إدارة منظمات المجتمع المدني وإلغاء التدقيق الأمني المتبع حالياً.
3. ضرورة صياغة قانون جديد بديلا عن القانون الحالي على أن تشارك مؤسسات المجتمع المدني في إعداد صياغة القانون.
4. اشراك مؤسسات المجتمع المدني في الفرق الرسمية المكلفة في إعداد التقارير الطوعية حول تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة بجميع أنواعها، وكذلك أن تتولى هذه المنظمات إعداد تقارير الظل للتعهدات التي صادقت عليها البحرين.
5. عدم الاعتراض على إلتحاق منظمات المجتمع المدني بعضوية المنظات الدولية العاملة في نفس المجال، والإلتحاق بعضوية الشبكات الأقليمية والدولية وأن لا تكون موافقة الوزارة شرطاً لذلك.
6. الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيما يتعلق بإنشاء هيئة مستقلة، واعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وإصدار قانون حماية الشهود والمبلغين وقانون حق الوصول الى المعلومات.
7. منح المزيد من الصلاحيات الرقابية والتشريعية لمجلس النواب وتعديل اللائحة الداخلية للمجلس بما يتوافق ومتطلبات الرقابة والتشريـع والغاء القيود الواردة في اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

المراجع:

1) المصدر موقع الحكومة البحرينية

https://www.bahrain.bh/wps/portal/ar/!ut/p/z1/jZFBb4JAEIV_iweuzMDCsu1tJa2KEE0rSPfSoMFFA6xZUfrzS-KJRJG5zeR972VmQEAKos5uR5k1R1VnZdf_CPo7XyG1bGYHLHQJ8jBxqI9Ly0k82PYFSMgH8hX11l7yZlOGIMbwaEe-tXA6PooQOZt-hZtPH3FGRvJPio_MHxCIYfvvTHceoh_z4Ap3n4E1XwUFIGSpdvef8HpHmASh80Ouc21edTcumuZ8eTfQwLZtTamULHN/zryoDHyGFujSQ9pVwruI4Tv8WJ7e8hXwy-QeRQnI8/dz/d5/L3dHQSEvUUt3SS9nQSEh

2) المصدر موقع (صحتي) المهتم بوضع الكورونا في العالم: https://sehhty.com/bh-covid/

3) تقرير ديوان الرقابة المالية والادارية لعام 2021 – 2022 https://www.nuwab.bh/pdf-category/financial-reports/

4) اقتصاديات التجارة - البحرين https://ar.tradingeconomics.com/bahrain/gdp

5) https://www.unescwa.org/ar/publications/%D9%81%D9%82%D8%B1-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-

%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A-2010-2021
تقرير أصدرته منظمة الأسكوا

6) ورقة قدمتها د.هدى المحمود ورقة مقدمة في ندوة يوم الفقر العالمي 2022 تحت شعار "الكرامة للجميع"
7) اتفاقية السيداو https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

8) قانون رقم (36) لسنة 2018 بتعديل المادة (43) من قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1989
https://www.legalaffairs.gov.bh/AdvancedSearchDetails.aspx?id=14363

9) مادة -4- من قانون الجنسية البحريني لعام 1963 (البحرينيون بالسلالة) يعتبر الشخص بحرينيا:
أ- إذا ولد في البحرين أو خارجها وكان أبوه بحرينيا عند تلك الولادة.
ب- إذا ولد في البحرين أو خارجها وكانت أمه بحرينية عند ولادته، على أن يكون مجهول الأب أو لم تثبت نسبته لأبيه قانونا.

10) تقرير عن الفجوة الجندرية https://knoema.com/atlas/Bahrain/topics/World-Rankings/World-Rankings/Global-gender-gap-index#:~:text=In%202022%2C%20global%20gender%20gap,at%200.63%20index%20in%202022
11) د. أحمد العنيسي – خبير بيئي بحريني - متخصص في المياه.
12) د.وليد زياري أستاذ إدارة الموارد المائية بجامعة الخليج العربي
13) تقرير الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين مايو 2023م.
14) مرسوم بقانون رقم (33) لسنة 2002 بإصدار قانون النقابات العمالية. نص المادة (10)
للعمال في أية منشأة أو قطاع معين أو نشاط محدد أو صناعات أو حرف متماثلة أو مرتبط بعضها ببعض تأسيس نقابة خاصة بهم وفق أحكام هذا القانون ، ويكون للعاملين المخاطبين بأنظمة الخدمة المدنية حق الانضمام إليها . ولا يجوز تكوين أكثر من نقابة واحدة لعمال المنشأة الواحدة.
15) الموقع الأليكتروني لهيئة تنظيم العمل https://www.lmra.gov.bh/ar/page/show/413#:~:text=%D9%87%D9%88%20%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86%20%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9%20%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85,%D8%AA%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%20%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%AF%D9%81%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%B1%20%D9%85%D9%85%D8%A7
16) مصدر سابق د.هدى المحمود.
17) التقرير السنوي للهيئة العامة للتأمين الأجتماعي https://www.sio.gov.bh/reports/pdf/Statistical_Report_Q4_2022.pdf
18) موقع الحكومة الأليكترونية – البحرين https://www.iga.gov.bh/article/bahrain-economy-achieves-real-growth-rate-of-6-95
19) جريدة الأيام العدد 12376 السبت 25 فبراير 2023 https://www.alayam.com/alayam/local/1001039/News.html
20) الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/chronicle/article/20297
21) تقرير خبراء مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة المقدم لجلسة رقم 41 في شهر نوفمبر 2022م

file:///C:/Users/Sharaf/Downloads/G2246944%20(1).pdf

22) مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/bhr